

التاريخ : 8/9/2015

محضر جلسته طارنه رقم 10/2015

عقد مجلس محلي عيلبون جلسته الطارنه رقم 10/2015 وذلك يوم الاثنين الموافق 7/9/2015 تمام الساعه الثامنه والنصف مساءً في مقر المجلس المحلي.

الحضور الساده :

- | | | |
|----------------------|---|-----------------|
| 1. جريس مطر | - | رئيس المجلس. |
| 2. علام حايك | - | القائم بالأعمال |
| 3. فهمي متى | - | عضو |
| 4. د. جدعون زينه | - | عضو |
| 5. فوزي حسن فواز | - | عضو |
| 6. د. سمير صليح | - | عضو |
| 7. الأناسه عرين خليل | - | عضوه |
| 8. أشرف حايك | - | عضو |
| 9. سهيل خليل | - | عضو |

غياب : مصلح شواهدى - عضو

كما وحضر الجلسه الساده :

1. حسام زريق - محاسب المجلس.
2. الدكتور لؤي زريق - المستشار القضائي للمجلس.
3. السيد جميل حايك, مراقب المجلس.

جدول الاعمال :

بحث تقارير المراقب الداخلي لسنوات 2011-2013.

باكتمال النصاب القانوني افتتحت الجلسه تمام الساعه الثامنه والنصف مساءً.

رئيس المجلس : أطلب من رئيس لجنة المراقبه عضو المجلس السيد سهيل خليل طرح الموضوع.

سهيل خليل : عقدت لجنة المراقبة في المجلس جلسة خاصة لبحث تقارير المراقب الداخلي لسنوات 2011-2012-2013 . قام رئيس المجلس بعد حوالي الشهر ونيف بالرد على التقارير وحسب اعتقادي هذا الرد غير مقنع بتاتا.

بخصوص لجنة المراقبة : في الدورة الحالية وبعد اكثر من سنه ونصف كانت تركيبة لجنة المراقبة ليس بموجب القانون وليس حسب تعليمات وزارة الداخلية والتعديل حدث فقط بعد التوجه لحاكم اللواء والقائم مقام وتم إجراء التعديل.

لقد قرأت التقارير المذكوره عن سنوات 2012 و 2013, بالنسبة لتقرير المراقب عن سنة 2011 لم أقرأه ولا يوجد عندي أي ملاحظه عليه.

بالنسبة لتقرير 2012 تعيين موظفين مؤقتين كانت هنالك حالتان وهما تعيين الموظف سمعان سمعان في قسم المشتريات بشكل مؤقت وتعيين الموظف ليلي زينه في قسم الجبايه. وكما هو مكتوب في التقرير التعيين تم بدون الحصول على مصادقة وزارة الداخلية (אישור נחיצות משרה) وتم التمديد عدة مرات وصلت الى 7 مرات تمديد ومن ثم تم تعيينها بشكل رسمي عن طريق مناقصه. فهذا الوضع لا يتماشى مع تعليمات وزارة الداخلية.

ملاحظه : تمت قراءة بعض الملاحظات المتعلقة في هذا الموضوع من تقرير المراقب الداخلي.

أنا أطلب ان يكون العمل بموجب تعليمات وزارة الداخلية وأطالب ان تكون إدارة سليمة في جميع المجالات, واذا تمت هذه التعيينات ليس بموجب القانون يجب علينا ان نتعلم من اخطائنا وعلينا تصحيح الأخطاء ونستفيد منها في المستقبل لتلاشي الأخطاء.

كما وأشدد ان هذا الموضوع ليس شخصي ولا ضد أي أحد من الموظفين إنما مطلوب منا جميعاً العمل بموجب القوانين والتعليمات الصادرة عن وزارة الداخلية.

رئيس المجلس : الملاحظات مقبولة وسنعمل على تلاشيها في المستقبل.

سهيل خليل : بالنسبة للتقرير لسنة 2013 هنالك بند يتحدث عن موضوع المشتريات. لقد ذكرت ملاحظات كثيرة حول هذا الموضوع مثل طلبات بدون توقيع أصحاب حق التوقيع (رئيس ومحاسب) הזמנות ايضاً بدون توقيع, شراء حاجيات بدون נוהל הצעת מחיר وغيرها من المشاكل الأخرى وفي هذا البند هنالك عدة صفحات تتعلق بهذا الموضوع.

ملاحظه : أعطى رئيس اللجنة بعض الأمثلة أمام الحضور.

كذلك التقرير يتحدث عن موضوعين :

1. كيويسك المدرسه وما يتعلق بتجديد الإتفاق والديون المستحقه منه.
2. موضوع تعيين محامي لقضايا مختلفه والمحامي لم يقم بواجبه كما ذكر في التقرير.

رئيس المجلس : هذا القسم كما ذكر حدث فيه عدة تغييرات خلال عمل المجلس وخاصة موضوع الشخص المسؤول عن قسم المشتريات. الكل يعلم ان موضوع السيد سمعان الذي فاز في المناقصه وصل الى المحاكم ونأمل ان ينتهي في أقرب وقت ممكن.

بالنسبة للملاحظات حول المشتريات لا يوجد شك ان ما تم شراؤه موجود في المجلس فكل غرض او سلعه تم شراؤها موجوده في المجلس المحلي. هنالك اخطاء في طريقة العمل وهذا الأمر حدث في الماضي ونأمل ان لا نعود على هذه الأخطاء مرة اخرى في المستقبل.

د. سمير صليح : أنا أطلب العمل بموجب تعليمات وزارة الداخليه والإداره السليمه.

سهيل خليل : الهدف الأساسي من هذا الموضوع هو تصحيح الأخطاء للمستقبل.

رئيس المجلس : أقترح بقبول توصية لجنة المراقبه كما ذكر في جلسة اللجنة وسنعمل على تصحيح الأخطاء.

قرار : تقرر بالأجماع المصادقه على توصية لجنة المراقبه بخصوص تقارير المراقب الداخلي لسنوات 2011-2013.

أختتمت الجلسة تمام الساعه العاشره مساءً.

مسجل المحضر : هاني سمعان - سكرتير المجلس.

بإحترام ،

جريس مطر
رئيس المجلس